



حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح
مفوضية الإعلام والثقافة والتعبئة الفكرية

المشروع الصهيوني

للتفتيت الوطن العربي



المشروع الصهيوني لتفتيت الوطن العربي

تمتلك الدولة العبرية مراكز دراسات متخصصة سواء في الجامعات أو تلك التابعة لمؤسسات الدولة، أوتلك المرتبطة بمؤتمرات مثل مؤتمر هرتسليا السنوي، ما يجعل من كم الدراسات التي تتعاطى مع القضايا الاسرائيلية وارتباطها بالواقع العربي والفلسطيني والاقليمي كثيرة، وقد تتقاطع مع المستوى الأمني والمستوى السياسي لذا فهي هامة وتؤخذ بالاعتبار.

وكننا في مفوضية الاعلام والثقافة والتعبئة الفكرية قد نشرنا وثيقة: القضية الفلسطينية في التقرير الاستراتيجي الاسرائيلي السنوي (2016-2017) الصادرة عن مركز أبحاث الأمن القومي الاسرائيلي، وتضمنت الوثيقة كالعادة معالجة التقلبات في الشرق الأوسط والتحديات والفرص أمام "اسرائيل".

وفي هذا الملف بين أيدينا نقدم تحليلا للكاتب د.حسن نافعة عن مشروع قديم صدر بالعام 1982 قبل الاجتياح الاسرائيلي للبنان، وصمود بيروت والثورة الفلسطينية، وهو يقرأ نافعة للمرة الثانية إثر ما اسمي حينها "الربيع العربي" فيقدم تحليله عام 2013 ، والذي نراه مازال صالحا اليوم في 2017 لأخذ دراسته بعين الاعتبار.

يختم الباحث دراسته/تحليله بالقول أن هناك (حقيقة مهمة، هي أن "إسرائيل" لم تخرج الخلافات أوالتباينات أو التناقضات القائمة داخل وبين الدول العربية والإسلامية، لأنها موجودة في بنيتها وفي تاريخها. كل ما على "إسرائيل" أن تحاول القيام به هو العمل على تعميق تلك الاختلافات والتباينات، ودفعها إلى مستوى التناقضات الرئيسية، بل وتفجيرها كلما كان ذلك ممكناً ومناسباً لها. كما عليها، في الوقت نفسه، أن تقاوم كل محاولة لحل أو تجاوز تلك الاختلافات تحت أي شعارات كانت: وطنية أو قومية أو إسلاموية.)

ويقول فهمي هويدي في مقاله اللاحق هنا والصادر عام 2015 أن: "مخططات التفتيت التي تُرسم تراهن على الشروخ والتشققات الحاصلة في كل قطر عربي، ولذلك فإن الوعي بتلك المخططات ينبغي أن يستصحب اهتماما بحصانات الداخل، لأن مخططات التفتيت لا يتحقق لها النجاح إلا في حال هشاشة المجتمعات وقابليتها للتفتيت"

ونحن في لجنة التعبئة الفكرية بالمفوضية نقول أننا ننشر الوثائق أو الدراسات والتحليلات الشبيهة أوغيرها ليس لبث اليأس او استسلاما لنظرية المؤامرة والواقع الفاسد، بل دفعا باتجاه استمرار النضال وفكريا عبر التنقيف الذاتي والجماعي وتخير من نمط التفكير العلمي الذي يقوي من شوكة المقاومة الشعبية العربية والفلسطينية بكل الأشكال التي منها في العقل والوعي والتنقيف.

مفوضية الاعلام والثقافة والتعبئة الفكرية

أكتوبر 2017



مشروع صهيوني لتفتيت الوطن العربي

د. حسن نافعة*

مقدمة:

لم تكن أحوال الوطن العربي قبل اندلاع الثورات العربية على ما يرام، فقد كانت ملايين المواطنين في العراق وفلسطين ولبنان والصومال والسودان تتعرض يومياً للقتل والتكيل، أو للسجن والتعذيب، أو للطرده والتهجير، أو للقمع والترحيل، أو للجوع والتشريد. ورغم مضي أكثر من عامين على انطلاق قطار الثورات العربية، إلا أن هذه الثورات لم تحقق أهدافها الرئيسية ولم يصل قطارها بعد إلى محطاته النهائية، وما زال الطريق أمامها طويلاً وشاقاً.

يدرك كثيرون أن التدهور الذي أصاب الوطن العربي يعود إلى عوامل داخلية في الأساس، غير أن التحديات الخارجية التي تحول دون انطلاق الشعوب العربية نحو التقدم والرفق كثيرة، ومن ثم لا يجوز التقليل من شأنها أبداً. وفي تقديري أن المخططات التي تستهدف تفتيت العالم العربي وإعادة رسم خريطة المنطقة على أسس طائفية هي أخطر هذه التحديات على الإطلاق. ولأن قوى إقليمية ودولية معادية تحاول استثمار بعض التفاعلات المرتبطة بالثورات العربية لوضع هذه المخططات موضع التنفيذ، فقد رأينا أن نعيد تذكير شبابنا، من خلال هذه السلسلة من المقالات، ببعض ما يحاك لهذه المنطقة.

في فبراير عام ١٩٨٢ نشرت مجلة «كيفونيم» الإسرائيلية دراسة بعنوان «استراتيجية لإسرائيل في الثمانينات» كتبها دبلوماسي إسرائيلي سابق يدعى "أوديد ينون". Oded Yinon. وحين تنبته رابطة الخريجين الأمريكيين العرب لخطورة هذه الدراسة قامت بتكليف الناشط الحقوقي الإسرائيلي المعروف وأستاذ الكيمياء العضوية، "إسرائيل شاحاك"، بترجمتها إلى الإنجليزية ونشرت تحت عنوان: «الخطة الصهيونية للشرق الأوسط» The Zionist Plan for the Middle East - ، مصحوبة بمقدمة وخاتمة.

وقد أكد "شاحاك" في تقديمه لهذه الدراسة أنها أشمل ما كتب في إسرائيل حول هذا الموضوع وتعكس حقيقة ما يجول بالعقل الصهيوني. أما في الخاتمة فقد حاول التعرف على الأسباب التي تدفع بمجلة إسرائيلية لنشر دراسة كاشفة لنوايا ومخططات الحركة الصهيونية، وطرح تفسيرين مقنعين إلى حد كبير. الأول: يتعلق برغبة الحركة الصهيونية في تثقيف الأجيال الجديدة في النخبة الإسرائيلية، خاصة العسكرية، وتوعيتها بما يدور في عقل الآباء المؤسسين حول أمور خطيرة كان تداولها يقتصر حتى وقت قريب على تلقين شفهي تبين أن به عيوباً كثيرة، وهو ما يفسر الاكتفاء بنشر هذه الدراسة بالعبرية فقط. والثاني: استهانة الحركة الصهيونية بقدرة العقل العربي على التعامل الواعي مع ما تضمنته هذه الدراسة من خطط تهدد مصالحه الاستراتيجية بسبب افتقاره للنهج العلمي وغياب آليات فعالة لصنع القرار الجماعي على مستوى العالم العربي ككل.

تطرح دراسة «ينون» رؤية لما يتعين أن تكون عليه استراتيجية الحركة الصهيونية فى التعامل مع العالم العربى، ودارت حول محورين:

الأول: يتعلق بالبنية السكانية (=الديموغرافية) والاجتماعية والثقافية للمنطقة.

المحور الثانى: يتعلق السبل الكفيلة بتحقيق أمن الدولة اليهودية بمعناه المطلق.

وفىما يتعلق بالمحور الأول، تؤكد الدراسة أن العالم العربى ليس كتلة واحدة متجانسة، إثنيا أو دينياً أو اجتماعياً، وإنما يضم تشكيلة أو خلطة غير متجانسة «موزاييك» تتصارع داخلها قبائل وطوائف وأقليات قومية وعرقية ودينية ومذهبية وغيرها، وأن «الدول العربية» القائمة حالياً صنعتها مصادفات تاريخية كمحصلة للتفاعل بين أطماع قوى خارجية (الاستعمار التقليدى ثم الحديث) وطموحات داخلية (جسدها قبائل وعشائر وحركات سياسية واجتماعية متنوعة). ولأنها دول لا تقوم على أسس راسخة وقابلة للدوام، فمن السهل تفكيكها وإعادة تركيبها على أسس جديدة، وهو ما يتعين على إسرائيل، من وجهة نظر «ينون»، أن تعمل عليه بكل طاقتها.

أما فيما يتعلق بالمحور الثانى فتؤكد الدراسة أن أمن إسرائيل لا يتحقق بالتفوق العسكرى وحده، رغم أهميته القصوى، ومن ثم تبدو الحاجة ماسة لتفكير استراتيجى من نوع جديد ومختلف يركز على عدم السماح بوجود دول مركزية كبرى فى المنطقة، والعمل على تفتيت ما هو قائم منها وتحويله إلى كيانات صغيرة تقوم على أسس طائفية أو عرقية. فإذا نجحت الحركة الصهيونية فى تحقيق هذا الهدف الاستراتيجى فإنها تكون قد ضربت عصفورين بحجر واحد: تحويل إسرائيل إلى دولة طبيعية فى محيطها تقوم على نفس الأسس التى تقوم عليها الدول المجاورة، ولأنها ستكون الدولة الأكبر والأقوى والأكثر تقدماً فى المنطقة، فسوف تصبح مؤهلة طبيعياً لقيادتها والتحكم فى تفاعلاتها والقيام بدور ضابط الإيقاع فى صراعاتها.

ولفهم ما انطوت عليه هذه الدراسة «الوثيقة» من خطورة، والدلالات المتعلقة بتوقيت نشرها، يتعين أن نأخذ فى الاعتبار:

١ - أنها نُشرت بعد أقل من ثلاثة أعوام من إبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وبعد حوالى ثلاثة أشهر فقط من اغتيال السادات، وقبل إتمام الانسحاب الإسرائيلى من سيناء (٢٥ نيسان - إبريل ١٩٨٢)

٢ - أن إسرائيل أقدمت على غزو شامل للبنان بعد أقل من أربعة أشهر على نشرها، وبدا سلوكها آنذاك وكأنه تطبيق حرفى لما ورد فى هذه الوثيقة. وربما كان هذا هو السبب الذى دفع برابطة العرب الأمريكيين إلى الاهتمام بها وترجمتها ونشرها فى ذات العام.

٣ - تبين لاحقاً، وبما لا يقبل أى مجال للشك، أن إسرائيل لعبت دوراً محورياً فى إقناع الإدارة الأمريكية فى عهد بوش الابن بأهمية غزو واحتلال العراق، كما تبين أن سلوك الاحتلال الأمريكى تجاوب تماماً مع أهداف الحركة الصهيونية التى تضع تقسيم العراق على رأس أولوياتها.

كنت قد كتبت عن هذه الدراسة الخطيرة سلسلة من المقالات نشرت فى عدد من الصحف العربية عام ٢٠٠٧، غير أن ما يجرى فى العالم العربى منذ انطلاق قطار الثورات العربية حتى الآن يثير المخاوف من

جديد ويحث على ضرورة إعادة تذكير الأجيال الشابة بما يحاك لها من مؤامرات خارجية، خاصة من جانب الحركة الصهيونية. لذا أستأذن القراء الكرام في إعادة تلخيص نشر هذه السلسلة من المقالات، والتي ربما لم يطلع عليها الكثيرون، وذلك بعد تحديثها وربطها بالأحداث الجارية حالياً في العالم العربي. (نشرت الدراسة هذه عام 2013 ونوردها هنا كاملة-المحرر)

وسوف أخصص مقال الأسبوع القادم للحديث عن مخطط تقسيم مصر، ثم سأتناول تباعاً مخططات تقسيم المشرق العربي، ثم منطقة الخليج وشمال أفريقيا، وسوف أنهى هذه السلسلة بمقال ختامى يستهدف وضع دراسة «بنون» في سياق التطورات التي طرأت على المنطقة منذ نشر هذه الدراسة حتى الآن واستخلاص الدروس المستفادة.

مصر في مخطط التفيت:

تحتل مصر موقعا مركزيا في استراتيجية الحركة الصهيونية لتفتيت العالم العربي. فرغم قيام «بنون» بكتابة دراسته بعد حوالي خمس سنوات من زيارة الرئيس السادات للقدس، وأربع سنوات من توقيع مصر على اتفاقيتي كامب ديفيد وثلاث سنوات من دخول معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية حيز التنفيذ، ورغم علمه التام بأن التوقيع على معاهدة سلام منفردة مع إسرائيل كلف مصر تضحيات هائلة وتسبب في عزلتها عن العالم العربي وفقدانها جزءاً كبيراً من هيبته الدولية ومن مكانتها بين الأمم، إلا أن ذلك كله لم يشفع لمصر عند الحركة الصهيونية أو يجنبها شر ما كانت تحيك لها من مخططات. ويبدو واضحاً تماماً من هذه الدراسة أن صورة مصر لدى الحركة الصهيونية لم تتغير بعد معاهدة السلام عما كانت عليه قبلها.

أدرك "بنون" أن أى استراتيجية لتفتيت العالم العربي لن تنجح إلا إذا كانت قادرة على إضعاف الدولة التي تضم ثلث سكانه والمرشحة الطبيعية لزعامته، لذا كان من الطبيعي أن يحاول إثبات أن مصر دولة ضعيفة وقابلة للتفكيك وعاجزة بالتالي عن حماية العالم العربي من التفكك والسقوط. ولإثبات نظريته قدم "بنون" ثلاث أطروحات:

الأولى: تتعلق بطبيعة النظام السياسى المصرى. فقد حاول إثبات أنه نظام عقيم، ومفلس، ويتمتع بدرجة عالية من عدم الكفاءة، وأن البيروقراطية تمكنت من جهاز الدولة فى مصر إلى درجة جعلته يبدو عاجزا تماما عن القيام بأى مبادرة أو تحقيق إنجاز يذكر فى أى مجال. ورغم تسليم «بنون» بأن الجيش المصرى يمثل حالة استثنائية، وأن بمقدوره الإفلات من قبضة البيروقراطية الرهيبة مثلما حدث فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، إلا أنه أصر على أن بقية قطاعات الدولة المصرية أصبحت فى حالة يرثى لها ولم يعد يشغلها سوى المحافظة على بقائها وإعادة إنتاج نفسها.

الثانية: تتعلق بطبيعة النظام الاقتصادى والاجتماعى. فقد ادعى أن مصر دولة غزيرة السكان، شحيحة الموارد، متخلفة علمياً وتقنياً (=تكنولوجياً)، وتكاد لا تجد ما يسد رمق سكان مازالوا يعيشون بأعداد هائلة على رقعة محدودة من الأرض الزراعية لا تتجاوز سوى نسبة ضئيلة جداً من إجمالى المساحة الكلية للبلاد. صحيح أن المعونة الأمريكية تساعد مصر على التخفف من أعبائها، لكنها معونة ترتبط عضوياً بعملية السلام، وبالتالي فهى مؤقتة بطبيعتها ومن الصعب ضمان استمرار بقائها طويلاً. على صعيد آخر، اعتبر

أن النظام الاجتماعي في مصر يقوم على أسس طبقية وينطوي على مظاهر تمييز عديدة تمكن شريحة محدودة جدا من السكان من مضاعفة ثروتها بسرعة والاستحواذ على النسبة الأكبر من إجمالي الدخل القومي في الوقت الذي يزداد فيه فقر الأغلبية الساحقة من السكان يوما بعد يوم! ولأن النظام الخدمي، خصوصا التعليمي والصحي يبدو متهاكاً بدوره، فليس من المتوقع أن يتيح لمصر انطلاقة تنموية في المدى المنظور.

الثالثة: تتعلق بحال الاستقرار والتعايش الطائفي، والتي ادعى "ينون" أنها سيئة بسبب وجود أقلية قبطية كبيرة العدد مضطهدة أو مهمشة ومستبعدة من المشاركة في العمل العام. ولأنها تبلغ في تقديره ما يقارب ١٠% من إجمالي السكان وتشكل أغلبية في جنوب البلاد، فقد أصبحت أكثر ميلا للعزلة وعدم الرغبة في التعايش مع الأغلبية، خصوصا في ظل تنامي تيارات أصولية إسلامية، وربما أصبحت جاهزة للانسلاخ عن الوطن الأم والتفكير في الاستقلال.

واستناداً إلى هذه الأطروحات الثلاث، والتي تعامل معها بوصفها حقائق لا تقبل الجدل، توصل ينون إلى نتيجة مفادها أن مصر تبدو في ظاهرها دولة قوية، لكنها في حقيقتها ليست سوى دولة هشّة، وهي حقيقة راحت تتكشف منذ عام ١٩٥٦ وتأكدت عقب هزيمة ١٩٦٧ التي أدت إلى خفض قدرات مصر الحقيقية بمقدار النصف على الأقل. وأن استعادة مصر لسيانها، بما تحتوي عليه من ثروات طبيعية خصوصا في مجال الطاقة والغاز، تمكن مصر من استعادة بعض عافيتها، يرى «ينون» أن على إسرائيل أن تحول دون ذلك وألا تسمح لمصر بالنقاط أنفاسها من جديد. في سياق كهذا، لم يكن من المستغرب أن يقترح «ينون» أن تتبنى إسرائيل استراتيجية للتعامل مع مصر تقوم على **خطين متوازيين: الأول يستهدف استعادة سيناء، والثاني يستهدف تشجيع قيام دولة ذات أغلبية قبطية في صعيد مصر.**

وفيما يتعلق بالخط الأول، حذر «ينون» إسرائيل من تبني سياسة تقوم على حلول وسط، خصوصا إذا تضمنت انسحابا من أراض تحتلها، ويلاحظ هنا حرصه على تجنب اللجوء إلى حجج تاريخية واستبدالها بحجج ذات طابع اقتصادي تركز على ضرورة تأمين احتياجات إسرائيل المتزايدة من مصادر الطاقة المختلفة، خاصة النفط والغاز والمعادن الكثيرة التي تحتوى عليها سيناء. غير أنه بدا واضحا من تحليل «ينون» أنه يرمى إلى ما هو أبعد وينظر إلى سيناء باعتبارها منطقة خفيفة السكان وقابلة لتوسع وامتداد عمراني يصلح لاستيعاب فلسطينيين قد يضيق بهم قطاع غزة المكتظ، أو باعتبارها منطقة صالحة لتوطين نسبة من اللاجئين الفلسطينيين في إطار حل دائم لمشكلتهم، أو حتى لاستيعاب المزيد من المهاجرين اليهود المتوقع تدفقهم على إسرائيل من مختلف أنحاء العالم، خصوصا في ظل التحول التدريجي المتوقع لإسرائيل كقوة عظمى مهيمنة في المنطقة.

أما فيما يتعلق بالخط الثاني الذي يستهدف تعميق الخلافات بين المسلمين والأقباط والدفع في اتجاه قيام دولة ذات أغلبية سنية في الشمال وأخرى ذات أغلبية قبطية في الجنوب، فيلاحظ أن ينون يؤسس قناعته بأهمية تحقيق هذا الهدف على أمرين على جانب كبير من الأهمية، الأول: أنه يمثل أحد أقصر الطرق وأضمنها لإضعاف الدولة المركزية في مصر وحرمان العالم العربي من قوة كانت ولا تزال مرشحة دائما

لقيادة المنطقة نحو التكامل أو الوحدة، والثانى: أنه أحد أقصر الطرق وأضمنها لخلق أجواء مواتية لتفتت الدولتين المجاورتين لمصر، وهما ليبيا والسودان، لأنهما «لن يصمدا أبداً إذا تفتتت مصر.»

فى سياق كهذا، يمكن القول إن خريطة الدولة المصرية بحدودها الحالية مرشحة للتغير، إذا ما نجحت إسرائيل فى تحويل استراتيجيتها لتفتت العالم العربى إلى حقيقة واقعة، وذلك على النحو التالى:

■ فصل سيناء عن مصر ووضعها من جديد تحت الهيمنة الإسرائيلية.

■ دولة ذات أغلبية سنية فى شمال الدلتا.

■ دولة ذات أغلبية مسيحية فى صعيد مصر.

ورغم أن «ينون» لم يطالب صراحة باستخدام القوة المسلحة، خصوصاً لتحقيق الهدف المتعلق بفصل سيناء عن مصر، إلا أنه يبدو على ثقة من أن السياسة المصرية سترتكب ما يكفى من الأخطاء لتمكين إسرائيل من استغلالها كأعداء تسمح لها بتحقيق أهدافها.

يقصد بالمشرق العربى هنا المنطقة التى تضم ما تبقى من أراض فلسطينية والأردن ولبنان وسوريا والعراق. وإذا كان اهتمام الحركة الصهيونية بتفتت الدول أو المناطق العربية الأخرى يعود إلى اعتبارات يغلب عليها الطابع الأمنى أو الاقتصادى، فإن اهتمامها بتفتت دول المشرق العربى يعود إلى اعتبارات يغلب عليها الطابع الوجودى والحيوى. لذا لا تكتفى المخططات الصهيونية هنا بالتطلع إلى التفتت وإعادة رسم الحدود، لكنها تشمل التمدد الجغرافى والاستيلاء على أراض جديدة واستيطانها تمهيدا لضمها، كما تشمل القيام بتغييرات ديموغرافية واسعة النطاق، بما فى ذلك التهجير القسرى للسكان. ومن الواضح أن رؤية "ينون" للمشرق العربى فى الاستراتيجية التى يقترحها ترتبط ارتباطاً عضوياً برؤيته لطبيعة الدولة اليهودية وحدودها، وفى سياق هذه الرؤية يعتقد ينون أنه لا مجال للتمييز بين حدود ١٩٤٨ وحدود ١٩٦٧، لأن المهم بالنسبة لإسرائيل هو أن تكون حدودها آمنة، بصرف النظر عن موقع هذه الحدود على الخريطة.

الحدود الآمنة فى مفهوم "ينون" هى تلك التى تمكن إسرائيل من السيطرة على كل المنطقة الواقعة «بين النهر والبحر». والمقصود هنا ليس مجرد السيطرة العسكرية أو الهيمنة السياسية والاقتصادية، وإنما التجذر السكانى (=الديموغرافى)، أى من خلال التواجد السكانى لليهود الذى بدونه لن يكون لإسرائيل أى مستقبل من المنظور الاستراتيجى. هذا الفهم الخاص جداً للحدود الآمنة هو الذى يحدد موقف "ينون" من قضية التسوية مع العرب. فهو يرفض تماماً أى تقسيم للأرض أو حتى منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً، لأنه يرفض وجودهم أصلاً على أى شبر من أرض إسرائيل. من هنا معارضته التامة لاتفاقيات "كامب ديفيد" ولكل المشروعات الإسرائيلية التى تتحدث عن التقسيم أو الحكم الذاتى. ولأنه يعتقد أن التركيز السكانى لليهود فى المناطق الساحلية، التى يقطنها حالياً حوالى ٧٥ فى المائة من إجمالى السكان، يشكل خطراً استراتيجياً كبيراً على أمن إسرائيل، يطالب بتبنى سياسة سكانية تركز على السيطرة على المصادر المائية الممتدة من بنر سبع حتى الجليل الأعلى واتخاذ الإجراءات الضرورية لتأهيل المناطق الجبلية لتصبح قابلة للاستيطان تمهيدا للقيام بعملية هندسة ديموغرافية واسعة النطاق لإعادة توزيع السكان بما يتناسب مع

متطلبات الأمن للدولة اليهودية على المدى الطويل. ويبدو واضحاً تماماً من هذا الطرح أن متطلبات أمن إسرائيل، وفقاً لهذا التصور، لا تعنى سوى شيء واحد، وهو إخلاء المنطقة الممتدة من البحر إلى النهر من السكان العرب، بمن فيهم عرب ١٩٤٨.

هل معنى ذلك أن "ينون" لا يعترف بوجود شعب فلسطيني أو بحقه في تشكيل دولته المستقلة؟ لا، على العكس، فهو يعترف بوجوده وبحقه في إقامة دولته المستقلة لكن خارج نطاق حدود إسرائيل الآمنة، أي في المنطقة الواقعة وراء الضفة الأخرى لنهر الأردن!.. لذا لم يكن من المستغرب أن يدعى "ينون" أن الأردن هو فلسطين وفلسطين هي الأردن، وأن عمّان لا تقل فلسطينية عن نابلس. يكفي إذن تمكين الأغلبية الفلسطينية من السيطرة على مقاليد الحكم في الأردن لتصبح هناك دولة فلسطينية وتحل «القضية» التي فشلت حكومات إسرائيل المتعاقبة في التعاطي معها! وبهذه البساطة الفجة لا يتردد "ينون" في التضحية بأكثر الأنظمة العربية اعتدالاً في المنطقة، لا حياً في الفلسطينيين، لكن اعتقاداً منه أن تمكينهم من السيطرة على الدولة الأردنية يحل مشكلتهم ويحملهم على القبول بالأردن وطناً بديلاً لكل الفلسطينيين بمن فيهم «عرب ٤٨»!.. ومن المنظور العربي قد يبدو مثل هذا الطرح نوعاً من الهرطقة لكنه يعكس، من المنظور الصهيوني، رؤية التيار الأكثر عمقاً وتأثيراً في الفكر وفي تاريخ الحركة الصهيونية في الواقع.

ولأن "ينون" يدرك إدراكاً واعياً أن هذا «الحلم الصهيوني» غير قابل للتحقيق إلا على جثة الدول العربية القوية أو المركزية، فقد كان من الطبيعي أن يحاول الإحياء بأن جميع الدول العربية، التي تبدو في ظاهرها كبيرة أو قوية عسكرياً، بما في ذلك مصر، قابلة للانهايار والتحلل إلى مكونات صغيرة وضعيفة، وبالتالي لا يمكن أن تشكل تهديداً لإسرائيل على المدى الطويل.

وأصل في هذا المقال ما بدأته في المقالات السابقة، بإعادة قراءة دراسة الدبلوماسي الإسرائيلي السابق، "أويد ينون"، التي تعبر بدقة عما يدور داخل العقل الصهيوني بشأن منطقة الشرق الأوسط، وبشكل خاص الدول المحيطة بإسرائيل، والمنطقة الممتدة من المغرب شرقاً حتى أفغانستان غرباً ومن تركيا شمالاً حتى باب المنذب جنوباً.

ويبدو أن ما جرى للبنان جعله مطمئناً تماماً إلى هذه النتيجة. فلبنان كان في ذلك الوقت (١٩٨٢) دولة منهاراً اقتصادياً ومقسمة، بفعل الحرب الأهلية المستعرة فيه منذ منتصف السبعينيات، إلى خمس مناطق، تقف على رأس كل منها سلطة شبه سيادية، الأولى: مسيحية في الشمال، وتزعمها أسرة فرنجية، التي تؤيدها سوريا، والثانية: في الشرق وتقع تحت الاحتلال السوري المباشر، والثالثة: مسيحية في الوسط تسيطر عليها «القوات اللبنانية» المسيحية، والرابعة: بمحاذاة نهر الليطاني وتسيطر عليها منظمة التحرير الفلسطينية، والخامسة: في الجنوب المحاذي لإسرائيل ويسيطر عليها الرائد سعد حداد، رغم أغليبتها الشيعية.

ومن الواضح أن "ينون" كان على قناعة تامة بأنه يوسع إسرائيل تحويل لبنان إلى خمس دويلات طائفية إذا نجحت في كسر منظمة التحرير الفلسطينية عسكرياً، وفي إضعاف الوجود السوري هناك "وهو ما جرت محاولته فعلاً عندما أقدمت إسرائيل على غزو لبنان بعد أشهر قليلة من نشر الدراسة".

وإذا كان لبنان يبدو دولة منتهية في ذلك الوقت، فإن سوريا والعراق كانتا تثيران القلق بسبب قوتيهما العسكرية، ومع ذلك فقد بدأ "ينون" مطمئناً تماماً إلى أنهما مرشحتان بدورهما للانهايار بسبب عوامل التحلل والتفتت الكامنة في بنيتهما السياسية والاجتماعية. فقد اعتقد أن سوريا لا تختلف، من المنظور الطائفي، كثيراً عن لبنان، رغم وجود نظام عسكري قوى فيها لأنه نظام تسيطر عليه أقلية لا تتجاوز ١٢ في المائة من السكان، وبالتالي لن يكون باستطاعته أن يحتوى المعارضة السنية القوية. ولأنه اعتقد أن لبنان سينفكك رسمياً لا محالة خلال فترة قصيرة، ربما لا تتجاوز شهوراً عدة، توقع ينون أن سوريا ستتبعه حتماً على الطريق نفسه، ولن يكون بوسعها أن تقاوم طويلاً تلك العملية التاريخية الحتمية.

أما فيما يتعلق بالعراق، فقد اعتقد ينون أن تركيبته الطائفية لا تختلف كثيراً عن الدول المحيطة به: أقلية سنية تسيطر على النظام السياسي وتوجهه إلى حيث تريد، وهو أمر لن يكون بوسع الأغلبية الشيعية أو الأقلية الكردية أن تقبل به على الدوام، ولولا ما يتمتع به النظام الحاكم من قوة عسكرية وموارد نفطية كبيرة لما أصبح حال العراق أفضل كثيراً من حال لبنان من قبل أو حال سوريا. ومع ذلك اعتقد ينون أن المستجدات التي طرأت على الوضع الإقليمي، خصوصاً بعد اندلاع الثورة الإسلامية في إيران ونشوب الحرب العراقية-الإيرانية، تدفع في اتجاه تعميق التناقضات الطائفية، وربما تؤدي إلى اندلاع حرب أهلية، وبدا واضحاً أن ينون يتمنى اندلاعها في أقرب وقت بل ويستعجلها. ولأنه كان يدرك أن قوة العراق العسكرية تشكل تهديداً استراتيجياً خطيراً على أمن إسرائيل، فلم يكن على استعداد لقبول تسامح إسرائيل مع استمرار وضع كهذا، لكنه بدأ مطمئناً وعلى ثقة تامة من أن العراق لن يخرج من حربه مع إيران معافى، وأن ضعفه المحتمل سينتهي به في الأحوال كافة إلى التفتت إلى ثلاث دويلات، على الأقل، إحداها سنية في الوسط والأخرى شيعية في الجنوب والثالثة كردية في الشمال.

المغرب والخليج العربي في مخطط التفتت

يبدو للوهلة الأولى أن الاستراتيجية التي اقترحتها ينون ركزت جل اهتمامها على الدول المجاورة لإسرائيل، خصوصاً مصر ودول المشرق العربي. غير أن هذا الانطباع السريع سرعان ما يتبدد عند أي قراءة متأنية لدراسة ينون. فالواقع أن الاستراتيجية التي طرحها في هذه الدراسة شملت منطقة تمتد من المغرب شرقاً حتى أفغانستان غرباً، ومن تركيا شمالاً حتى باب المندب جنوباً. صحيح أنه أولى اهتمامه الأكبر لمصر ودول المشرق العربي، غير أن هذا الاهتمام يعود إلى أسباب أمنية واستراتيجية تبدو بديهية. فاستمرار وجود مصر كدولة مركزية متماسكة اجتماعياً ومتطورة اقتصادياً يشكل، في رؤية "ينون"، تهديداً مباشراً على أمن إسرائيل في الأجلين القصير والمتوسط، كما أن تماسك المشرق العربي ووحدته يمكن أن يعوقا مخططات إسرائيل في التوسع جغرافياً وديموجرافياً في منطقة تعتبرها امتداداً عضوياً لها وجزءاً من مجالها الحيوي.

وإذا كانت بقية الدول العربية والإسلامية لا تشكل، من وجهة نظر ينون، تهديداً مباشراً لأمن إسرائيل على الأمدين القريب والمتوسط، بسبب بعدها الجغرافي واحتوائها على تناقضات داخلية تضمن انهيارها الذاتي على المدى الطويل، فإن ذلك لا يتعين، من وجهة نظره، أن يكون مبرراً لكي تهمل إسرائيل هذه الدول أو تغض الطرف عما يجري فيها وحولها من صراعات. ولا جدال عندي في أن عين إسرائيل الساهرة كانت

ولاتزال مثبتة على منطقة الخليج العربي بالذات، وترى فيها ما تعتبره جائزة كبرى تنتظر أن تسقط في حجرها في نهاية المطاف.

فمنطقة **الخليج العربي** هي، على حد تعبير ينون، «بناء هش ليس فيه سوى النفط». ورغم أن هذه المنطقة تحتوى على «أكبر مستودع للنفط والمال»، فإن المستفيد منه، كما يقول بالحرف الواحد «أقليات محدودة لا تستند إلى قاعد شعبية عريضة وأمن داخلي». وانطلاقاً من هذه الرؤية المحددة يميز ينون بين ثلاثة أنواع مختلفة من التناقضات يقول إنها كامنة في بنيتها، فهناك:

أ- أقليات مذهبية، سنية في أغلبها، تتحكم في أغلبية من مذاهب أخرى، شيعية في المقام الأول أو مختلطة، كما هو الحال في البحرين والإمارات وعمان وغيرها.

ب- أقليات من السكان الأصليين تتحكم في أغلبية ضخمة من مهاجرين أجانب يبلغ تعدادهم في بعض بلدان الخليج العربي ما يقرب أو يزيد أحياناً على ٨٠ في المئة من إجمالي السكان.

ج- جيوش وطنية ضعيفة لا تستطيع تأمين أنظمة الحكم القائمة ضد أخطار كثيرة تحدق بها من الداخل ومن الخارج على السواء، رغم كميات الأسلحة الهائلة التي تحصل عليها سنوياً من الغرب.

يعتقد "ينون" أن وجود هذا الكم الكبير من التناقضات الرئيسية في دول الخليج العربي ليس له سوى معنى واحد، هو أن تكوين هذه الدول قائم على غير أساس، وأنها معرضة بالكامل لخطر الانهيار تحت وطأة الضغوط والأخطار الداخلية والخارجية، وأن هذا الانهيار قادم لا محالة، سواء استمر الازدهار الاقتصادي الناجم عن النفط أم لم يستمر، وذلك لسبب بسيط هو أن الجيوش القائمة في هذه الدول الهشة لا تستطيع أن تضمن بقاءها واستمرارها.

أما منطقة **المغرب العربي** فتعج، في رأى ينون، بمتناقضات من نوع مختلف نسبياً، فهناك:

أ- تناقضات عرقية بين العرب والبربر في معظم دول المغرب العربي، وصلت أحياناً إلى حد الحرب الأهلية، كما كان الحال في الجزائر، على سبيل المثال.

ب- تحديات عويصة يطرحها **تطرف إسلامي** بدا واضحاً أنه يهدد عدداً من أنظمة الحكم القائمة في هذه البلاد «مثل تونس، التي كانت في ذلك الوقت تبدو أكثر بلدان المغرب العربي عرضة لتهديد التطرف الإسلامي».

ج- صراعات بينية تتخذ من الخلافات حول **ترسيم الحدود** بين الدول أو من المشاكل الناجمة عن الإرث الاستعماري «مثل مشكلة الصحراء الغربية» وسيلة أو ذريعة للاقتتال، وهو ما حدث فعلاً بين المغرب والجزائر.

فإذا أضيفت إلى هذه الأنواع المختلفة من التناقضات تناقضات أخرى تتعلق بما تعانيه دول المغرب العربي من مشاكل تقليدية تجتاح دول العالم الثالث ككل، فالأرجح، كما يؤكد ينون، ألا تتمكن هذه الدول من الصمود وأن تنهار وتفتت بدورها.

تجدر الإشارة هنا إلى أن استراتيجية التفيت، التي طرحها "ينون" في دراسته عام ١٩٨٢، لا تبدو معنية «بالعالم العربي» فقط، أي بالدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، أو حتى بمنطقة «الشرق الأوسط» بمعناها الجغرافي الضيق، وإنما اهتمت بمجموعة هائلة من الدول تشمل، إضافة إلى الدول العربية، جميع الدول الإسلامية في المنطقة، منها إيران وتركيا وباكستان وأفغانستان، وذلك لسبب بسيط هو أن إسرائيل تعتقد أن كل دولة عربية أو إسلامية تعد تهديداً فعلياً أو محتملاً لها، ومن ثم يتعين عليها أن تواجهه. لذا فإن استراتيجية إسرائيل لتفتيت المنطقة لا تقتصر على الدول العربية فقط وإنما تشمل الدول الإسلامية أيضاً.

بقي أن نستخلص في مقالة أخيرة الدروس المستفادة من هذه الدراسة بعد أكثر من ثلاثين عاماً على نشرها، وفي ضوء «ثورات الربيع العربي.»

خاتمة

يبدو واضحاً من دراسة "ينون"، المنشورة عام 1982، أن صاحبها كان يعتقد أن الخطة التي يقترحها لتفتيت العالم العربي على وشك أن تبدأ، وأن وضعها موضع التطبيق لن يواجه بتحديات كبيرة، وربما لا يستغرق وقتاً طويلاً، وعندها ستكون إسرائيل قد أنجزت ليس فقط حلمها «من النيل إلى الفرات»، وإنما تكون قد أصبحت أيضاً في أمان تام أو مطلق. وليس من المستبعد أن يكون قرار إسرائيل بغزو لبنان بعد أشهر قليلة من اغتيال الرئيس السادات كان مدفوعاً بالرغبة في وضع المشروع الصهيوني لتفتيت العالم العربي موضع التنفيذ. غير أن الرياح لم تهب على نحو ما تشتهي السفن الإسرائيلية، فقد فشل الغزو الإسرائيلي للبنان في تحقيق أهدافه. وتواكب ذلك مع بداية تشكيل حزب الله، الذي سرعان ما تحول إلى لاعب مهم، ليس فقط على الساحة اللبنانية وإنما في المنطقة ككل. وقد اضطرت إسرائيل في هذا السياق غير المتوقع إلى إعادة ترتيب أولوياتها في المنطقة، وراحت تركز على هدفين رئيسيين، الأول: إنقاذ عملية السلام مع مصر عقب اغتيال الرئيس السادات، والثاني: تغذية الحرب العراقية- الإيرانية بطريقة تؤدي إلى استنزاف طاقاتها وإمكاناتها معاً، ثم جرت مياه كثيرة في أنهار المنطقة والعالم.

لم يكن من قبيل المصادفة أن الدول التي ورد ذكرها بالاسم في دراسة "ينون"، المنشورة منذ ما يقرب من ثلث قرن، تبدو هي ذات الدول التي شملها مشروع «الشرق الأوسط الكبير أو الموسع»، الذي طرحته الإدارة الأمريكية عقب إعادة انتخاب بوش لفترة ولاية ثانية في «نوفمبر» عام 2004، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن مشروع بوش الابن لإعادة ترسيم الشرق الأوسط يكاد يتطابق حرفياً مع مشروع التفيت الإسرائيلي الذي كشفت عنه دراسة "ينون" قبل ذلك بربع قرن. غير أن الفرصة التي لاحت لبعض الوقت وحاولت إسرائيل استغلالها لتوظيف الإدارة الأمريكية في عهد بوش الابن لصالح مشروعها لتفتيت الوطن العربي سرعان ما أفلتت. فقد استطاعت إيران بناء تحالف مناهض للمشروع الأمريكي- الإسرائيلي في المنطقة، شمل سوريا وحزب الله وحماس والجهاد. وقد استطاع هذا التحالف أن يصمد في وجه الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006، ثم في وجه الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في نهاية عام 2008 وبداية عام 2009. وبنجاح أوباما في الوصول إلى البيت الأبيض وقرار الإدارة الأمريكية الجديدة الانسحاب من العراق، بدأ مشروع الشرق الأوسط الجديد وكأنه دخل مرحلة التفكك والانهيار. غير أن اندلاع الثورات العربية في عدد كبير من البلدان العربية أطلق سلسلة من التفاعلات التي تسعى إسرائيل

الآن باستماتة لتوظيفها لصالح مشروع التفيت، سواء في طبعته القديمة أو من خلال طبعات أخرى منقحة.

لست في حاجة إلى إثبات أن إسرائيل تؤمن إلى درجة اليقين بأن كل ما هو عربي أو إسلامي، وليس فلسطينياً فقط، يشكل تهديداً حالاً أو محتملاً لها. لذا فهي لا تتوقف كثيراً في حقيقة الأمر عند السمة الأيديولوجية للخطاب السياسي الرسمي في أي دولة عربية أو إسلامية، لأن ما يعينها حقاً هو مدى ممارسة الأنظمة القائمة سياسات تتفق مع مصالح مشروعها الصهيوني الكبير.

دعونا نتذكر حقيقة مهمة، هي أن إسرائيل لم تبتدع الخلافات أو التباينات أو التناقضات القائمة داخل وبين الدول العربية والإسلامية، لأنها موجودة في بنيتها وفي تاريخها. كل ما على إسرائيل أن تحاول القيام به هو العمل على تعميق تلك الاختلافات والتباينات، ودفعها إلى مستوى التناقضات الرئيسية، بل وتفجيرها كلما كان ذلك ممكناً ومناسباً لها. كما عليها، في الوقت نفسه، أن تقاوم كل محاولة لحل أو تجاوز تلك الاختلافات تحت أي شعارات كانت: وطنية أو قومية أو إسلامية.

في سياق كهذا تبدو استراتيجية التفيت التي طرحها "ينون" منذ ما يقرب من ثلث قرن منطقية تماماً ومتسقة كلياً مع النهج الذي تمارسه إسرائيل فعلاً في إدارة الصراع مع الدول العربية والإسلامية منذ نشأتها حتى الآن، وهو نهج يمكن التدليل على وجوده واستمراره على الصعيدين المفاهيمي والامبيريقى معاً. فلدى إسرائيل عقدة أمنية حقيقية مستعصية على الحل. ولأنها لم ولن تطمئن أو تعتمد إلا على قواها الذاتية، فضلاً عن أنها على يقين تام من أنها أقدمت على سرقة ما ليس لها أو من حقها، فلن يمكنها الاطمئنان إلى أن الضحية يمكن أن يتنازل للجلاد طواعية عن حقوقه، بل وستعتبر مثل هذا التنازل علامة ضعف تغريها بالتمادي أو نوع من الخديعة لا يتعين أن تسقط في شركه. ومن هذا المنطلق تعتقد إسرائيل أن عليها واجب إضعاف خصومها، وربما سحقهم إن أمكن. لذا فإن الحل الأمثل من وجهة نظرها، أو الحل الذي تعتقد أنه يحقق لها الأمن المطلق، هو أن تصبح كل دول المنطقة طائفية أو عرقية أو مذهبية أو عنصرية مثلها.

لقد جربت إسرائيل أن تبدأ استراتيجية التفيت من لبنان، اعتماداً على قواها الذاتية وحدها، وفشلت. ثم جربت أن تستخدم نفوذ اللوبي اليهودي لاستدراج الولايات المتحدة لاحتلال العراق على أمل أن ينتهي بتقسيمها، لكن المشروع الأمريكي هناك تعثر وسقط. وها هي الثورات العربية تفتح لها باب الأمل من جديد، خصوصاً بعد أن بدأت الفتن الطائفية تستشري وتستفحل مع وصول التيارات الإسلامية إلى السلطة في دول الربيع العربي.

ليس معنى ذلك أن خطة ينون التي قدمنا لها هي بالضرورة الخطة التي تعتمد عليها إسرائيل ويتعين السير على هداها. فأحد أهم ما يميز السياسات الإسرائيلية هو قدرتها على التأقلم مع المتغيرات الدولية والإقليمية. وهناك قراءات إسرائيلية مختلفة لما يجري في المنطقة حالياً، منها قراءة "ألوف بن" المنشورة في صحيفة هآرتس يوم 2011/3/25، وقراءة "فرانك جاكوبز" و"باراج خانان" المنشورة في صحيفة نيويورك تايمز في 2012/9/22 وغيرها كثير. وقد قام مركز الزيتونة الفلسطيني مؤخراً بنشر أربع من

هذه القراءات تحت عنوان: «الشرق الأوسط خرائط جديدة ترسم». (راجع: سلسلة ترجمات الزيتونة: العدد 74)

غير أن ما تريده إسرائيل شيء وما تستطيعه شيء آخر. ورغم إيماني المطلق بأن مشروع إسرائيل لتفتيت العالم العربي لن ينجح، فإن الوضع في العام العربي خطير، وخطير جداً، ويحتاج إلى الحذر والانتباه، خاصة من جانب الفصائل الإسلامية.

* د.حسن نافعة الرئيس السابق لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ويعمل أستاذاً بها منذ العام 1978. وهو عضو الهيئة الاستشارية لمجلة السياسة الدولية التي تصدر عن مؤسسة "الأهرام" العربية.

(نشرت الدراسة للدكتور حسن نافعة في 13 / 1 / 2013، واليكم رابط لها على الموقع استراتيجية <http://strategy.unblog.fr>)

مشروع "إسرائيل" المنسي لتفتيت العالم العربي

فهمي هويدي -كاتب وصحفي- الجزيرة-2015

القلق على المصير العربي في محله تماماً، لكننا نخطئ كثيراً إذا حصرنا التحديات في النفوذ الإيراني ومخاطر الإرهاب، وتجاهلنا دور إسرائيل في مخطط التفتيت الذي تنفذه منذ نصف قرن.

(1) هذا القلق أصبح يشكل قاسماً مشتركاً بين أغلب تعليقات وتحليلات الكتاب العرب في الآونة الأخيرة، من حديث عن الحدود التي يعاد رسمها بالدم، إلى تحذير من أن المستقبل في المنطقة يراد له أن يصنع بأيدي غير العرب، مروراً بمحاولة رصد الأسباب الكامنة وراء تعدد الهزائم العربية ودور الدولة والقبيلة في ذلك.

وليس ذلك مستغرباً، لأن مختلف الشواهد تدل على أن ثمة خرائط جديدة ترسم للمنطقة في ضوء الانهيارات التي حدثت لبعض الأنظمة والتصدعات التي عانت منها أنظمة أخرى، والتوترات التي أطلت برأسها في فضاءات أنظمة ثالثة.

وحين تم الاتفاق بين واشنطن ومعها الدول الكبرى وبين طهران فإن الجميع أدركوا أن أوان الدخول في حقبة جديدة قد حل، وأن الحديث عن المستقبل ومخاوفه لم يعد ثرثرة مثقفين أو توجسات سياسيين، لكنه صار ضرورة ينبغي أن تؤخذ على محمل الجد، لأن قطار التغيير انطلق وبات من العسير وقف اندفاعه.

"حين تم الاتفاق بين واشنطن ومعها الدول الكبرى وبين طهران فإن الجميع أدركوا أن أوان الدخول في حقبة جديدة قد حل، وأن الحديث عن المستقبل ومخاوفه لم يعد ثرثرة مثقفين أو توجسات سياسيين، ولكنه صار ضرورة ينبغي أن تؤخذ على محمل الجد"

استوقفتني في هذا الصدد مقالة لوزير خارجية مصر الأسبق السفير نبيل فهمي نشرتها جريدة الأهرام في ٧/٢٢ تحت عنوان "الشرق الأوسط الجديد والاتفاق النووي الإيراني والعرب"، إذ استهلها بالإشارة إلى اتصال أجراه معه في عام ٢٠٠٤ (حين كان سفيراً لمصر في واشنطن) مستشار الأمن القومي الأميركي، واقترح عليه أن تشارك مصر في اجتماع قمة حول إنشاء شرق أوسط جديد يشمل الدول العربية ويمتد حتى باكستان وأفغانستان (وهو ما اعتذر عنه آنذاك).

وفي ربيع عام ٢٠١٥ حدثه مسؤول إيراني مقرب من أصحاب القرار عن أنهم في طهران لهم نظرة أخرى للشرق الأوسط الجديد مختلفة عما يرونه في مصر، فليس صحيحا في رأيهم أن المنطقة جوهرها عربي، لأن مرجعية المواطن العادي لم تعد القومية العربية، فضلا عن أن العالم العربي منقسم على نفسه، والثقل السياسي والأمني والاقتصادي فيه ليس بين أيدي عربية.

وحين وضع الأمران جنبا إلى جنب خلص إلى أن التفكيرين الأميركي والإيراني ينطلقان من رؤية لمستقبل المنطقة بأيدٍ غير عربية، ثم تساءل عما إذا كانت تلك مؤامرة كبرى أم مجرد توافق مصالح بين أيدي غير عربية؟ وهو يجيب عن السؤال فإنه طرح أفكارا عدة محورها كيف يستعيد العالم العربي زمام المبادرة كي يصبح فاعلا وليس مفعولا به.

(2) ملاحظتي الأساسية على مقالة السفير نبيل فهمي أنها وقفت عند استعراض الموقفين الأميركي والإيراني لكنها لم تشر إلى التفكير الإسرائيلي الأخطر في الموضوع، ذلك أن الأميركيين والإيرانيين إذا كانوا قد طرحوا أفكارا عن بعد، وكانت لهم تطلعات تتعلق بنفوذ كل منهما فإن مشروع الإسرائيلي الموجد في قلب المنطقة تم اختبار أفكاره، ونفذ بعضها على أرض الواقع، والبعض الآخر جارٍ تنفيذه في صمت وبعيدا عن الأعين.

من وجهة النظر الإسرائيلية، فإن المنطقة العربية لا تشكل وحدة ثقافية وحضارية واحدة كما يعتقد العرب، إنما هي خليط متنوع من الثقافات والتعدد اللغوي والديني والإثني، وقد اعتادت إسرائيل تصوير المنطقة على أنها فسيفساء تضم بين ظهرانيها شبكة معقدة من أشكال التعدد ما بين عرب وفرنس وأتراك وأرمن وإسرائيليين وأكراد وبهانيين ودروز ويهود وبروتستانت وكاثوليك وأرثوذكس وعلويين وصابئة وشيعة وسنة وموارنة وشركس وأشوريين.. الخ .

بالتالي، فإن المنطقة ما هي إلا مجموعة من الأقليات التي لا يوجد تاريخ يجمعها، ومن ثم يصبح التاريخ الحقيقي هو تاريخ كل أقلية على حدة، والغاية من ذلك التحليل تتمثل في تحقيق هدفين، الأول رفض مفهوم القومية العربية ومقاومة فكرة الوحدة العربية، ذلك أن التصور الإسرائيلي يعتبر أن القومية العربية فكرة يحيط بها الغموض إن لم تكن غير ذات موضوع على الإطلاق .

وقد برز في هذا المجال اتجاهان، أحدهما يتحدث عن "خرافة" الوحدة العربية، وأصحاب هذا الرأي يتحدثون عن أمة واحدة لكنهم يتصرفون كدول متنافرة، ورغم أن ما يجمع بين هذه البلاد هو اللغة والدين، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أنهم أمة واحدة فتمت شعوب تتحدث اللغة الإنجليزية أو الإسبانية دون أن يجعل ذلك منها أمة واحدة.

الاتجاه الثاني يعترف بوجود القومية العربية بمعنى وجود مجموعة روابط ثقافية وعاطفية وتاريخية بين العرب، لكن أصحاب ذلك الاتجاه يفصلون بين الاعتراف بتلك الروابط وبين السعي لتحقيق الوحدة العربية التي يعتبرون أنها مستحيلة.

الهدف الثاني من الترويج لفكرة تعدد الأقليات والهويات في العالم العربي هو تبرير شرعية الوجود الإسرائيلي، ذلك أن المنطقة وفق ذلك التصور تضم خليطا من القوميات والشعوب واللغات، وتصور قيام وحدة بينها هو ضرب من الوهم والخيال، والنتيجة المنطقية المترتبة على ذلك تعني أن يكون لكل قومية في المنطقة كيانها الخاص، وبذلك تكتسب إسرائيل شرعيتها باعتبارها إحدى الدول القومية التي تعيش على أرضها.

"في حين نرى تركيزا شديدا على طموحات الإيرانيين ومخططات داعش الإرهابية نلمس تجاهلا وسكوتا عن مساعي الإسرائيلييين الذين أصبحوا يعتبرون أنفسهم جزءا من معسكر الحرب ضد الإرهاب، بينما يمارسون في فلسطين كل ما يمكن تخيله من مظاهر الإرهاب والقمع"

هذا التوجه في التفكير الإسرائيلي دفعها إلى تبني إستراتيجية تشجيع مناطق الأقليات في المنطقة، وطرحها بين حين وآخر فكرة إقامة دويلات درزية أو مارونية على حدود إسرائيل لتكون بمثابة مناطق أمن تكسب إسرائيل الاطمئنان وتشكل حاجزا ماديا ومعنويا يفصل بينها وبين الدول العربية، وهو ما من شأنه أن يشجع الأقليات الأخرى على أن تسير على ذلك الدرب، ويحفز الأكراد في العراق و"الأفريكان" في جنوب السودان وموريتانيا على الاستقلال.

كتابات أبا إيبان السياسي الصهيوني ووزير خارجية إسرائيل التي نشرت تحت عنوان "صوت إسرائيل" تعد أفضل تعبير عن الفكرة، ذلك أنه اعترض على الافتراض القائل إن الشرق الأوسط يمثل وحدة ثقافية، وإن على إسرائيل أن تتكامل مع تلك الوحدة .

وذكر أن العرب عاشوا دائما في فرقة عن بعضهم، وأن فترات الوحدة القسرية كانت تتم بقوة السلاح، من ثم فإن التجزئة السياسية لم يحدثها الاستعمار، وأن الروابط الثقافية والذات التي جمعتها البلاد العربية لا يمكن أن تضع الأساس للوحدة السياسية والتنظيمية.

الفقرات السابقة كلها ليست لي، ولكنها اقتباس مطول منقول حرفيا عن كتاب صادر في تل أبيب عام ٢٠٠٣ عن مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا، وكتاب العميد المتقاعد موشيه فرجي، وعنوانه "إسرائيل وحركة تحرير جنوب السودان".

(3) هذه الأفكار تم اختبارها في ثلاث تجارب في ما هو معلن حتى الآن على الأقل، هي:

-أقامت إسرائيل علاقات وثيقة مع قيادات الموارد في لبنان، مستثمرة في ذلك علاقات التوتر التاريخية بينهم وبين المسلمين السنة، وثمة دراسات متعددة أرخت لتلك العلاقة الإسرائيلية واللبنانية، منها دراسات الأستاذ صقر أبو فخر عن الدور الذي قام به الإكليروس الماروني في التواصل مع الإسرائيليين، وكتاب كريستين شولز عن الدبلوماسية الإسرائيلية السرية في لبنان .

وفي كتاب ألان مينارج عن أسرار حرب لبنان نص رسالة بعث بها رئيس حزب الوطنيين الأحرار كميل شمعون إلى رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن، شكوا فيها من أن الفرنسيين حين أقاموا لبنان الكبير ضموا إلى الموارد الأراضي المأهولة بالمسلمين "وكان هؤلاء سببا في جميع العلل والشور"، ودعاه إلى تجنب الإسرائيليين أراضي مأهولة بالمسلمين حتى لا يعانوا مما عانت منه لبنان.

الشاهد أن تواصل الإسرائيليين مع بعض شرائح الموارد دفع الأخيرين إلى إقامة دولة لبنان الحر وحكومتها في عام ١٩٧٩، وشكل هؤلاء ما سمي جيش لبنان الجنوبي الذي قاده سعد حداد ومن بعده أنطوان لحد، وكان للأحزاب المارونية الثلاثة التي شكلت الجبهة اللبنانية دورها في الترحيب بالاجتياح الإسرائيلي في لبنان عام ١٩٨٢، إلا أن مشروع دولة الموارد فشل وانهار بعد انسحاب الإسرائيليين من لبنان.

-التجربة الإسرائيلية الثانية كانت مع المتمردين في جنوب السودان، وقد فصل كتاب العميد موشيه فرجي في تتبع تلك العلاقة التي بدأ الإسرائيليون في نسجها في عام ١٩٥٨، واستهدفت دعم التمرد الجنوبي وإضعاف السودان للضغط على مصر واختزان القارة الأفريقية، وشمل ذلك الدعم كل المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية، حيث وفرت إسرائيل الخبرات والسلاح والأموال وكل ما احتاجته حركة التمرد لتحدي حكومة الخرطوم وتثبيت أقدامها على الأرض، الأمر الذي انتهى بانفصال الجنوب وإعلان استقلاله في عام ٢٠١١.

-التجربة الثالثة مع الأكراد في شمال العراق، ذلك أن زعماء الأكراد في نضالهم ضد نظام صدام حسين وضد شاه إيران قبل الثورة كانوا يتلمسون الدعم من أي مصدر، الأمر الذي سارعت إسرائيل إلى تلبيةه فقدمت لأكراد العراق الكثير من المساعدات التي لم تعلن تفاصيلها، لكنها انتهت بأن أصبح لإسرائيل حضور استخباراتي قوي في شمال العراق.

"مخططات التفيت التي تُرسم تراهن على الشروخ والتشققات الحاصلة في كل قطر عربي، ولذلك فإن الوعي بتلك المخططات ينبغي أن يستصحب اهتماما بحصانات الداخل، لأن مخططات التفيت لا يتحقق لها النجاح إلا في حال هشاشة المجتمعات وقابليتها للتفتيت"

وهذا الموقع له أهميته الإستراتيجية المهمة لأنه أتاح للإسرائيليين إمكانية الاقتراب مما يحدث في العراق وسوريا وإيران وتركيا، ولم يعد سرا أن كردستان قطعت شوطا بعيدا في سعيها للاستقلال الذي أصبح الآن مطلبنا معلنا من جانب المتقنين والسياسيين والأكراد، وبالتالي لم يعد السؤال المطروح الآن هو هل يعلنون استقلالهم أم لا، ولكنه متى يتم ذلك.

(4) نبالغ كثيرا إذا قلنا إن إسرائيل فعلت من جانبيها كل ذلك، لأن الأصح والأصوب أنها ساهمت في صنعه مستفيدة من ظروف داخلية مواتية في كل بلد، وهو ما يدعونا إلى القول إن عملية تفتيت العالم العربي والإفادة من تنوع كياناته وتعدد الأقليات فيه تنطلق من إستراتيجية إسرائيلية واضحة المعالم منذ خمسينيات القرن الماضي .

وللأسف فإن الدور الإسرائيلي في الخرائط الجديدة التي ترسم للمنطقة لم يأخذ حقه من الانتباه والدراسة، ذلك أننا نرى تركيزا شديدا على طموحات الإيرانيين ومخططات جماعة داعش (تنظيم الدولة) الإرهابية، كما نلمس تجاهلا وسكوتا على مساعي الإسرائيليين الذين أصبحوا يعتبرون أنفسهم جزءا من معسكر الحرب ضد الإرهاب (قدموا إلى الأردن ١٦ طائرة مروحية لهذا الغرض) في حين يمارسون في فلسطين كل ما يمكن تخيله من مظاهر الإرهاب والقمع.

لست أدعو إلى تجاهل الدور الإيراني ولا الكف عن مقاومة الإرهابيين، لكنني أتمنى الانتباه إلى ثلاثة أمور، الأول توفير رؤية عربية واضحة للتحديات التي توجه الأمة من حيث أولوياتها وطبيعتها، الثاني أن تظل على وعي كافٍ بالمخططات الإسرائيلية التي ما زالت تسعى إلى تفكيك العالم العربي وتفتيته .

أما الأمر الثالث والأهم فهو أن مخططات التفتيت التي تُرسم تراهن على الشروخ والتشققات الحاصلة في كل قطر عربي، ولذلك فإن الوعي بتلك المخططات ينبغي أن يستصحب اهتماما بحصانات الداخل، لأن مخططات التفتيت لا يتحقق لها النجاح إلا في حال هشاشة المجتمعات وقابليتها للتفتيت.

اصدارات ملفاتنا الحركية السابقة:

- 1- عادل عبدالكريم بيرق حركة فتح
- 2- زهير الخطيب أول الطلاب اول الحقوقيين
- 3- حركة فتح التاريخ الفلسطيني الجديد
- 4- في مواجهة الاختراق الإسرائيلي في إفريقيا.
- 5- القضية الفلسطينية في التقرير الاستراتيجي الإسرائيلي السنوي 2016-2017
- 6- تل أبيب على أنقاض 20 قرية فلسطينية ويافا
- 7- حركة فتح والبحث عن الغيمات الماطرة
- 8- جان خليل شمعون "الرجل المهرجان" المسكون بفلسطين
- 9- الاعلام الرسمي الفلسطيني بين تحديات الواقع وتطلعات المستقبل
- 10- المفكرون العرب بين الأدب والفلسفة والجدل
- 11- اتجاهات الاقتصاد الإسرائيلي 2010-2017
- 12- أمريكا في الشرق الأوسط ، وخيارات غزة.
- 13- المشروع الصهيوني لتفتيت الوطن العربي

انتهى